

## النظام القضائي في مصر

### وكيف ينبغي أن يكون

لحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا

”المحاضرة القيمة التي ألقاها سعادتكم بالجامعة الأمريكية في الشهر الماضي“

سيداتي صادقي :

إذا كان من واجبي - في كل مرة أعتلى هذا المنبر لألقي محاضرة - أن أقدم بوافر الشكر للجامعة الأمريكية أن هيات لي الفرصة لأساهم في ذلك العمل الثقافي الضخم الذي تقوم به هذه الجامعة عن طريق قاعة يورت التذكارية أو هذه القاعة الشرقية، فإني أرى هذا الواجب مضاعفا هذه المرة لأن الموضوعات التي تختيرتها الجامعة الأمريكية لمحاضرات هذا العام من أكثر الموضوعات صلة بالظروف القاسية التي يمر بها العالم والمحنة الشديدة التي يمتحنه بها القدر .

لقد عنت الجامعة الأمريكية هذا العام في هذه المحاضرات بالحرب وما بعد الحرب وما ينبغي أن تكون النظم المختلفة في مصر لتساهم في التعاون العالمي المنشود بعد الحرب ، ولقد سبقني على هذا المنبر هذا العام بعض خيرة العلماء والباحثين وصفوة الخطباء والمفكرين فتكلموا فيما ينبغي أن يكون عليه النظام في مصر لتساهم في التعاون العالمي المنشود من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى غير ذلك ، ثم جاء دوري في الكلام على ما ينبغي أن يكون عليه النظام التقضائي في مصر لتساهم في التعاون العالمي بعد الحرب .

وإذا ذكرنا هذه الحرب، تمتثت أماننا فورا تلك الكوارث والبلايا التي تصبها الإنسانية على الإنسانية في القرن العشرين ، قرن المدنية والرقى والتقدم ، بل تمتثت أماننا فورا تلك الألوف ومئات الألوف من الضحايا البشرية وجلها إن لم يكن كلها من خيرة الشباب في العالم تضحيتها مطامع أفراد لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين على مذبح الهوى والرغبة الجارحة في سيادة العالم والسيطرة على حرية الشعوب والأفراد وعقولهم وضمائرهم ليصبح الكل آلات صماء توجهها الحكومات أنى شاءت وكيف شاءت ، وبذلك تطوى تلك الصفحات المحيطة من صفحات الإنسانية ، تلك الصفحات التي قررتها الثورة الفرنسية وما إليها من تقرير حقوق الإنسان ومبادئ الحرية والإخاء والمساواة .

أيها السادة :

إن المشاكل التي سيواجهها العالم بعد انتهاء الحرب لن تقف في نظري عن مشاكل الحرب ذاتها إن لم تكن أكثر تعقيدا منها، سواء في ذلك المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو القسائية وغيرها . ذلك أن جميع النظم التي نعرفها الآن والتي تأقمتها في دور العلم ستتقلب كلها رأسا على عقب كنتيجة لهذه الحرب . أما ما ستتقلب إليه بخين في بطن الغيب لا يعلمه إلا الله وأشك كثيرا في أن يعلمه الراسخون في العلم . ولأضرب لكم مثلا واحدا يبين لكم صعوبة حل هذه الاشكالات .

لقد كان من نتائج الحرب الكبرى الماضية أن أصبح كل التعامل تقريبا يجري بواسطة ورق النقد . وحتى يكون للورق قيمة وضع الاقتصاديون أسسا لإصداره ومن أهمها أن يكون له غطاء من الذهب يتراوح بين نصف قيمته أو ثلث قيمته أو ما يقرب من ذلك . فإذا أصدرت دولة من الدول أوراقا للنقد بقيمة مائة مليون من الجنيهات وجب أن يكون لديها في خزائنها نصف هذه القيمة من الذهب أو ثلثها . ثم اضطر الاقتصاديون بعد ذلك إلى الاستعاضة عن الذهب في بعض الأحوال بسندات قروض الحكومات أو أسهم الشركات والبنوك الملية الثابتة الحسنة الإدارة . على أن أساس تقدير قيمة هذه القروض أو السندات إنما هو في مجموعها نسبتها كذلك إلى الذهب سواء بسواء .

جرى الحال على هذا المنوال إلى أن قامت الحرب الحالية واستلزمت من المتصاريف لإدارتها أن اضطرت الدول جميعا إلى إصدار ورق النقد تعمل فيه المطابع ليل نهار لمقابلة تلك الأرقام الضخمة التي تصرفها الدول كل يوم . أفندرون ما هو الرقم الذي أثبتته الإحصاء العام عن قيمة الأوراق البنكية المتداولة في العالم في آخر ديسمبر سنة ١٩٤١؟ لقد وصل إلى ثلاثمائة ألف مليون جنيه . واعتقادي أنه في ديسمبر سنة ١٩٤٣ لا بد أن يكون قد وصل إلى خمسمائة ألف مليون جنيه . وهل تعلمون مقدار الذهب في العالم كله؟ لقد كان في آخر ديسمبر سنة ١٩٤١ خمسة آلاف مليون جنيه ولا أعتقد أنه زاد شيئا يذكر في سنة ١٩٤٣ . وبعملية حسابية بسيطة تجدون أن غطاء ورق النقد في العالم كله الآن هو واحد في المائة من الذهب . قولوا لي بحكمكم كيف يكون الحال عند انتهاء الحرب وما الذي ينتظر النظرية الاقتصادية من وجوب إيجاد غطاء لورق النقد بنسبة معلومة من الذهب . ستقولون لي وماذا يكون الحال إذن؟ لا أدري ولا أعتقد أن أحدا غيري الآن يدري؟ ولكن إجماعا لا شك فيه أنه يجب إيجاد حل للنظام الاقتصادي غير ما هو معروف الآن . وسيجده الباحثون وسيصلون إليه يوما ما .

لهذه المشكلة ولغيرها من مشاكل المتعطلين بعد الحرب ، ومشاكل الحواجز الجبركية ، ومشاكل الموارد الأولية وتوزيعها بين الدول ، ومشاكل نظام المستعمرات ، ونظام التسليح ، وما الى غير ذلك ، تكونت في معظم الدول الكبرى لجان همها الأول وضع هذه النظم من الآن حتى لا يفاجأ العالم عند انتهاء الحرب بأن يجد نفسه وجها لوجه أمام هذه المشاكل . ثم يأخذ في البحث عن حلها فيضيع على الإنسانية وقت كبير — وقد يكون كبيرا جدا — في الوصول الى تلك الحلول . وكل ما أرجوه ويرجوه معي كل من تهمة سمادة الانسانية أن يصل أولئك الباحثون الى الحل الموفق السديد .

على أن أهم تلك المشكلات في نظري ونظر أولئك الباحثين هو إيجاد نظام يضمن للعالم عدم العودة الى الوحشية مرة أخرى بإثارة حرب جديدة بعد قليل من الزمان . وهذا يجبرنا فورا الى الدخول في موضوع محاضرتي هذه الليلة إذ لا يمكن أن تقع الروح الشريرة التي تعشق الولوغ في الدماء ولا تعيش إلا بالتخريب والتدمير، لا يمكن أن تقع تلك الروح الشريرة إلا بوجود هيئة قضائية عليا تقضى عليها القضاء المبرم كما أرادت أن تنفس فتكم أنفاسها قبل أن تقدم على أولى خطواتها لتلقى بالعالم من جديد في آتون من نار، ولن يكون لهذه الهيئة القضائية قيمة ولن يكون لقراراتها ما يجب لها من الاحترام إلا إذا كان لديها من القوة التنفيذية ما يمكنها من إملاء إرادتها بتنفيذ أحكامها على من تصدر عليهم هذه الأحكام . فإن أحكام القضاء في العالم كله إنما هي حبر على ورق إذا لم يوجد المحضرون الذين ينفذونها ووراءهم قوة الدولة بأجمعها تؤيدهم في ذلك التنفيذ .

ولقد فكر الحلفاء في هذا عقب الحرب العالمية السابقة فأنشأوا عصبة الأمم كحكمة دولية توقف المعتدى عند حده واعتقدوا أنهم وصلوا بذلك الى الحل الذي يضمن للانسانية سلامها الدائم واختفاء شبح الحروب الى أمد طويل . ولكن الزمن والتجربة أثبتتا مع الأسف الشديد أن تلك الهيئة ولدت سقطا . فقد اعتدت ايطاليا وكانت أحد أعضاء العصبة على الحبشة وكانت كذلك من أعضاء العصبة ، وطوحت باستقلالها ومعظم أعضاء العصبة متفرج على هذه المأساة . كذلك كان شأن الصين مع اليابان . ولقد كان العيب في نظري كل العيب هو أنه لم يكن لدى العصبة القوة المادية لتنفيذ قراراتها . ولو كان لديها هذه القوة مهما كلفها إيجادها لأمكن تفادي هذه الحرب الحالية وان يوفر على العالم مئات أضعاف ما كانت تكلف هذه القوة من المصاريف فوق ما كان يوفر على الإنسانية من تلك الضحايا البشرية التي لا يعلم إلا الله عددها ، وذلك الحراب والدمار اللذين حلا بالعالم واللذين يحتاجان الى ما لا يخطر بالبال من مال ومجهود لإعادة البناء والتعمير .

تلك في نظري هي أهم ما يجب البحث فيه من الآن لتوضع أسسه بعد الحرب مباشرة . وإن كان لمصر أن تساهم في هذا النظام القضائي العام فإنما هو من الطبيعي لأن مصر من الأمم

الصغيرة التي ليس لها جيش يذكر بالمقارنة مع النظم الحالية للجيش ، ولأن الفائدة التي تعود على الأمم الصغرى من وجود هذه المحكمة الدولية إنما أقله الدفاع عن كيانها وضمأن وجودها وبقائها متممة بما لها ولأفرادها من الحرية والسلطان .

أما نوع تلك المساهمة فقد يكون معنويا أكثر مما هو مادي ، ونظريا أكثر مما هو فعلى اللهم إلا أن يكون لما ضمن القوة التنفيذية لأحكام تلك الهيئة القضائية نصيب من أبنائها وجزء من مواطها فتشترك بهذا وذلك ، على ما سعه طاقتها في ذلك العمل الجبار والمجهود الضخم الذى يشيد قصر السلام فى العالم فبعيش الناس ماضين على مستقبلهم ومستقبل أولادهم ولو إلى حين .

لقد درسنا فى كليات الحقوق بين مدارسنا من مختلف القوازين ، ما كانوا يسمونه القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص ، وهما ما يرتب العلاقات بين الدول كما ترتب القوانين الأخرى العلاقات بين الأفراد . ولقد كان من نصوص هذه القوانين أنه لا يجوز لدولة ما أن تعلن الحرب على الأخرى قبل الإنذار . ولقد رأيت فى هذه الحرب كيف أن اليابان شنت الحرب شعواء على أمريكا فى الوقت الذى كان سفيرها فى البيت الأبيض يتفاوض مع المستر روزفلت ، كما رأيت كيف أن إيطاليا اجتازت الحدود الفرنسية فى تلك اللحظة التى وقعت فيها فرنسا النعسة ، فرأيت بهذا وذاك كيف أن القوانين الدولية ديست بالأقدام وكيف أن نصوصها اعتبرت قصاصات لاتساوى الورق الذى طبعت عليه ، ورأيت ماجر هذا التصرف على الإنسانية من ويلات .

أتنبق هذه الحال بعد الحرب ؟ إننا إذن لنعساء وإن الإنسانية إذن لترى فى مستقبلها شرا مما ترى فى حاضرها ، وسينقى أتون النار مشتعلا ماتمها إلى غير ميعاد .

مرة أخرى سيكون القول الفصل فى مثل هذه الأحوال لتلك المحاكم القضائية الكبرى وستوضع العقوبات الرادعة لمن يقدم على مثل هذه الجرائم الدولية . وسيكون لمساهمة مصر فى تلك المحكمة الكبرى على الصفة المتقدمة قيمته إن شاء الله .

على أن هذا النظام القضائى إنما هو خاص بالنظام الدولى . وموضوع محاضرتى الليلة لا يقتصر على هذا بل هو يشمل النظام القضائى بوجه عام . ولذلك وجب على أن أطرق فى شىء من التفصيل ما ينبغى أن يكون عليه النظام القضائى فى مصر عقب الحرب لتساهم فى التعاون العالمى المنشود .

وأرى أن الكلام في هذا الموضوع يقتضى أن نذكر كلمة عن النظام القضائى فى مصر قبل الحرب حتى ننقل بعد هذا الى ما يجب أن يدخل على هذا النظام بعد الحرب لتساهم مصر فى التعارن العالمى العام .

ولعل مصر فى نظامها القضائى الحالى سواء فى ذلك قبل معاهدة مونترو أو بعدها أو بعد إلغاء المحاكم المختلطة فى سنة ١٩٤٩ ، لعل مصر فى نظامها القضائى هذا هى الوحيدة فى العالم المتعددة الجهات القضائية المخنفة الاختصاصات سواء بالنسبة لشخصيات المتقاضين أو لموضوع النزاع أو لغير ذلك . ذلك أننا كنا نرى فى مصر حتى معاهدة مونترو — حيث كانت الامتيازات قائمة — عددا من المحاكم يساوى عدد الدول المتمتعة بالامتيازات . ومن البديهى أن كل محكمة من هذه المحاكم لاتعرف سوى قانون بلادها ولا تطبق سواد . فقد كانت المحاكم المنصليّة مختصة بالفصل فى جميع القضايا الخاصة بمنقول وجميع القضايا الخاصة بالأحوال الشخصية على تفرعها وتمدها بين رعايا الدولة التى تتبعها تلك المحكمة المنصليّة المقيمين فى مصر . وفوق هذا كله القضاء فى المسائل الجنائية من جنح وجنايات وان كان المحنى عليه فيها مصريا ، فكانت ترى فوق أرض مصر محكمة بريطانية وأخرى أمريكية ثم فرنسية فايطالية وألمانية فبلجيكية فدانمركية فهولندية الى آخر ذلك النظام العتيق الذى خلقته الامتيازات . ذلك الدمى الخبيث فى جسم القضاء المصرى والسيادة المصرية قد انتهى أمره بمعاهدة مونترو . ولكنه لم ينته تماما بل أن له بقية فى جهتين : (الأولى) المحاكم المختلطة حتى سنة ١٩٤٩ و (الثانية) المحاكم المنصليّة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية .

على أنه ، وقد جاء ذكر المحاكم المختلطة ، يجب على فوراً أن أتود بما كان لها منذ عهد إنشائها من الفضل الكبير فى تركيز مبادئ القانون المدنى والتجارى فى مصر ووضعها على أسس ستكون دائما نبراسا يهتدى به المشتغلون بالقضاء والحاماة . إلا أنه لم يبق هناك محل لانتظار سنة ١٩٤٩ لإنهاء أجل المحاكم المختلطة ، فقد ثبت الآن أن كثيرين من المتقاضين الأجانب لجأوا فى قضاياهم الى المحاكم الأهلية عملا بما لهم من الحق فى الاختيار بين القضاءين الأهلى والمختلط كما ثبت أن محاكمة الأجانب أمام المحكمة العسكرية المصرية تنفيذا للحكم العرفى لم يلقى فى غالب الأحيان اعتراضا مع أن بين قضاة تلك المحاكم من الضباط وهم من غير رجال القانون أغلبية فى بعض الأحوال وأولية كبرى فى البعض الآخر .

يجب فى نظرى أن تبادر الحكومة الحاضرة بما لها من قوّة يؤيدها البرلمان بمجلسيه لمفاوضة الحكومتين البريطانية والأمريكية — وعمما صاحبتا الشأن فى هذا الموضوع الآن — لقبول إلغاء المحاكم المختلطة بشقيها الجنائى والمدنى إن لم يكن فوراً فعلى الأقل عقب الحرب مباشرة .

أما القضاء القنصلى فى الأحوال الشخصية فىحنه ىندج فىا أقرح أن ىكون عله النظام إجمالاً فى مصر فى هذه الناحية .

أبها السادة :

مشكلة القضاء فى الأحوال الشخصية مشكلة مستعص حلها . لقد اتبنا أوكدنا أن نتهى من مسألة الامتيازات وما جرته على البلاد من تعدد جهات القضاء فى مصر ومن تأثر هذا على السيادة المصرية تأثيراً عظيماً جداً . ولكننا لا نزال نئن من تعدد جهات القضاء الشخصى فى مصر الآن وبعء الآن إذا بقى النظام الحالى معمولاً به فى مصر .

يقضى النظام الحالى بتقسيم القضاء فى مصر إلى قسمين كبيرين : القضاء فى الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والنفقة والحضانة والنسب إلى غير ذلك مما ىتبره القانون والشرع ومعامدة موترو من صمم الأحوال الشخصية ، والقضاء العام من الحقوق والأموال والأموال الجنائية . أتعلمون ما الذى ترتب على هذا التقسيم ؟ ترتب عله أن أصبحنا وعندنا المحاكم الشرعية للأحوال الشخصية للمسلمين والمجالس المالية متعددة بتعدد المذاهب والأديان فى مصر لأصحاب تلك المذاهب والأديان ، فهناك المجلس الملى القبطى والمجلس الملى الانجلى والمجلس الملى للروم الأرثوذكس والمجلس الملى للروم الكاثوليك وغير هذه المجالس الملل الأخرى ثم الحاخامخانة لليهود ولعل لها فروعاً مختلفة لليهود القرائين وغير القرائين .

ينتج عن هذا أمور غريبة جداً فنجد القاضى الأهلى مسلماً كان أو مسيحياً أو يهودياً يحكم فى المحاكم الأهلية فى مال المسلم والمسيحى واليهودى وفى شرفه وحرية وفى حياته فى القضايا المدنية أو الجنائية التى تعرض عله بصرف النظر عن الدين أو المذهب ، حتى إذا عرضت على تلك المحاكم قضية نفقة تطلب فىها زوجة من زوجها مائة قرش شهرياً قبل إنه لا ىصلح للقضاء فىها ، بل ىجب رفعها أمام محكمة الأحوال الشخصية كما إذا عرضت عله قضية تطلب فىها الزوجة تطليقها من زوجها أو حق حضانتها لأولادها أو ما شاكل ذلك من الحقوق الشخصية قبل إن القضاء الأهلى لا ىصلح لهذا بل ىجب أن ترفع الدعوى إن كان مسلماً أمام المحكمة الشرعية وإن كان مسيحياً أمام محكمة المالية — على تعدد هذه المحاكم كما تقدم — أو أمام الحاخامخانة إن كان يهودياً .

هذا غير مفهوم فى عصرنا الحاضر فلو أضفت على هذا ما يقوم من الاشكالات عند تعدد المذاهب أو الأديان بين المتقاضين فى قضية واحدة لوجدتم العجب ، فبطرس القبطى الأرثوذكسى تزوج من امرأة انجلىة أو كاثوليكىة ثم وقع النزاع بينهما فهل ىكون ذلك النزاع من اختصاص المجلس الملى القبطى أو المجلس الملى الانجلى أو المجلس الملى الكاثوليكى ؟

وإذا تزوج رجل قبطي بامرأة قبطية ثم اعتنق أحد الزوجين الإسلام بعد ذلك فلائحة محكمة يكون الاختصاص ولأى قضاء يرفع الأمر ؟

كل هذه الاشكالات ومثلها تكرر وقوعها في قضائنا المصري فاضطرت وزارة العدل الى إنشاء لجنة خاصة في الوزارة اسمها " لجنة تنازع الاختصاص " مأموريتها حل هذه المشاكل ولكنها مع الأسف الشديد لم توفق الى حل في الكثير منها .

وأرجوان تسمحوا لي بأن أضرب مثلاً واحداً مما وقع لي في حياتي القضائية لعله أغرب مثل في نوعه . كان يوجد رجل قبطي في إحدى المدن القريبة من أسبوط . تزوج بابنة عمه ورزق منها ولداً . ثم أراد أن يطمئنها فلم يوفق فاعلن اسلامه وطلبها ثم تزوج بمسلمة وانجب منها ولداً وبناتاً وبعد ذلك ارتد الى دينه الأصلي واستعاد زوجته الأولى وانجب منها ولداً ثم توفي وحصل النزاع بعد ذلك على تركته فلبجاً الأولاد الأقباط الى المجلس الملي الذي حكم حكماً نهائياً بانحصار إرثه فهم دون اخوتهم المسلمين وبني حكمه على أساس صحيح هو أن اختلاف الدين بين الورثة والمورث مانع من موانع الارث ولجأ الأولاد المسلمون بدورهم الى المحكمة الشرعية وهذه قضت بحكم أساسه أن تنقسم تركته المتوفى ثلاثة أقسام : ما كسبه في حالة نصرانيته الأولى وما كسبه في حالة اسلامه وما كسبه في حالة نصرانيته الثانية أو رده ، فالقسمان الأول والثاني يقسمان بين أولاده المسلمين فقط بناء على نفس السبب الذي ارتكن عليه المجلس الملي من أن اختلاف الدين مانع من موانع الارث ، أما ما كسبه في حالة نصرانيته الثانية أو رده فيكون ملكاً لبيت المال على أساس أن الشرع يقضى بإعدام المرندرجها وأنه إذا كانت الشرائع المدنية الحديثة لا تميز هذا فان المشرع يعتبره في حكم الميت منذ تاريخ ارتداده ، وعلى ذلك يكون ما كسبه منذ ذلك التاريخ مالا غير مملوك لأحد وبالتالي مملوكاً لبيت المال . هذا الحكم أيضاً صحيح من الوجهة الشرعية الاسلامية وبذلك وجد الورثة أنفسهم أمام حكمين نهائيين متناقضين صادريين من جهتين كل منهما لها الاختصاص القانوني لإصداره ، فماذا يكون العمل ؟ اشكال ليس من السهل حله . لجأ لي فريق من حولاء الورثة لنصرتهم على الفريق الآخر فأريت أن العدل المطلق يقضى أن جميع أولاد الرجل يقسمون تركته بالتساوي فيما بينهم بصرف النظر عن اختلاف الدين وأقنعت برأي هذا جهات الاختصاص الإدري العليا وأحضرنا الخصوم جميعهم وعقدنا بينهم صلحاً على هذا الأساس وانتهى النزاع .

أساس هذه المشاكل وغيرها هو كما قدمت تعدد الاختصاص وتعدد الشرائع ولو أن الشرائع توحدت وتوحد الاختصاص كذلك لقضى على كثير من هذه المشاكل المستعصية واوصلنا بمصر في نظامها القضائي الى ما وصلت اليه الأمم التي سبقتنا في هذا المضمار وتوحدت

النظم كلها في العالم على أساس واحد هو توحيد النظام القضائي في كل دولة. وستجدون بعد قليل في القسم الثاني من هذه المحاضرة أنني أرجو أن تعدل مبادئ القانون الدولي الخاص بما يؤدي إلى اعتبار قضاء كل دولة نافذا أمام جميع الدول على السواء وبذلك نكون وصلنا إلى أرقى ما يمكن أن يفكر فيه من يهتم بالنظام القضائي بوجه عام .

على أنني قبل أن أطرق هذا القسم من محاضرتي أرى لزاماً على أن أبين النظام الحالي فيما يتعلق بهذه النقطة حتى يمكننا أن نتفهم ما نريد أن ندخله عليها من التعديل .

قد يصدر حكم في مصر من محكمة مصرية على شخص مقيم في إنجلترا أو فرنسا أو أمريكا وليس للمحكوم عليه أملاك في مصر يمكن التنفيذ عليها مما يتبع حتماً أن يقع التنفيذ على ما لذلك المحكوم عليه من أملاك في الدولة الأجنبية فكيف يحصل ذلك وما قيمة الحكم الصادر في مصر أمام القوة التنفيذية في الدولة الأجنبية لتقوم بتنفيذه ، هذا هو المشكل . ويختلف حله باختلاف الدول وعلاقتها مع بعضها البعض . فان بعض الدول يقضى أنه إذا عرض حكم صادر من محكمة أجنبية لتنفيذه في بلد أخرى وجب إعادة نظر الدعوى كلها من جديد أمام محكمة الدولة المطلوب التنفيذ فيها . وبعبارة أخرى لا يكون للحكم الأجنبي أية قيمة في نظر الدولة المطلوب التنفيذ فيها كما أن بعض الدول يكتفى بالتعرض لصحة الإجراءات التي حصلت أمام محاكم الدولة التي أصدرت الحكم دون التعرض لموضوع النزاع فان وجد أن الإجراءات كانت صحيحة نفذت الدولة الحكم . وفريق آخر رأى عقد اتفاق بينه وبين بعض الدول على أن أحكام الواحدة تكون نافذة عند الأخرى بمجرد تقديمها لتوضع عليها الصيغة التنفيذية للدولة المطلوب التنفيذ في أراضيها .

كل هذه الأوضاع والمبادئ يجب أن تغير بعد الحرب . إن أئمن ما تحارب الأمم في سبيله الآن إنما هو الوصول إلى أرقى ما يمكن البشر الوصول إليه من حقوق المساواة بين الناس أفراداً وشعوباً وحكومات . بل يمكن القول إن ما ترمي إليه الديمقراطيات في هذه الحرب إنما هو ما تمخضت عنه الثورة الفرنسية الكبرى مع الفارق . إن الثورة الفرنسية قررت الحرية والمساواة والإخاء بين الفرنسيين وإن كانت هذه المبادئ السامية قد اقتبسها بعد ذلك كثير من الدول إلا أن هناك دولاً لا تتبعها ، كما أن جميع الدول في علاقاتها مع بعضها البعض لا تنفذ هذه المبادئ وإن كانت تنفذها داخل حدودها بالنسبة للأفراد .

لهذا نطمح في أن تتم هذه المبادئ بعد الحرب علاقة الدول بعضها مع بعض فيما يتعلق بالقانون الدولي الخاص وينتج عن هذا أن يكون لقضاء كل دولة من الاحترام لدى العالم أجمع ما لذلك القضاء لدى تلك الدول بالذات بحيث إذا صدر حكم ما صحيحاً في إجراءاته في مصر وجب أن يعتبر صحيحاً في أية دولة يطلب فيها تنفيذه والعكس بالعكس .

عندئذ يشعر الناس بأنهم أخوة متضامنون في عائلة كبرى واحدة هي عائلة الانسانية  
أجمع متساوون في حقوقهم وواجباتهم بأوسع معاني المساواة .

وينتج عن هذا حتما ما أشرت اليه في هذه المحاضرة أثناء الكلام على الحاكم القنصلية  
في مصر بما يتعلق باختصاصها في مسائل الأحوال الشخصية فإن هذا الاختصاص يعنى  
بطبيعة الحال وتكون المحاكم المصرية المختصة في محاكمة الأجانب فيما يتعلق بأموالهم وأعراضهم  
أوحريتهم وحياتهم هي أيضا المختصة بالقضاء في أحوالهم الشخصية .

ينتج من كل ما تقدم أن يكون هناك نوعان من القضاء في العالم لا ثالث لهما: القضاء  
بين الأفراد تنتشر هيئاته في جميع الدول لكل منها من القوة ما لميلاتها في أية دولة أخرى  
وتكون أحكامها واجبة التنفيذ في العالم كله ما دامت قد صدرت صحيحة الإجراءات في المحكمة  
التي أصدرتها. والقضاء بين الدول في تلك المحكمة الدولية الكبرى تصدر حكمها في كل اعتداء  
يقع من دولة على أخرى ويكون حكمها واجب التنفيذ بما يقوم وراءه من تلك القوة  
التنفيذية العامة .

سيداتي سادتي :

لقد مرت على الانسانية في العصور المختلفة كوارث وويلات جرتها عليها المطامع الفردية  
تارة والجنسية تارة أخرى والدينية تارة ثالثة ولكنها لم تمر عليها في جميع تاريخها كارثة كالتى  
تمر فيها الآن بذات فيها — ولا تزال تبذل — طوفانا جارفا من الآلام والتضحيات والدماء  
والدموع بل هي بذلت فيها أضعاف ما بذلت مجتمعا في القرون التي خلت . فهل قدر لها  
أن تصل الى هدفها الأسمى بحيث يكون النظام الجديد الذى تنشده والذى يسعى زعماء العالم  
الآن للوصول اليه محققا مبادئ المساواة والحرية والاخاء للشعوب فيتححر الجميع من قيود  
الخوف والفاقة ويتعاونون تعاونا خاصا لوجه الله يسعد به الناس في مختلف أنحاء العالم فتم  
كلمة الروح "وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة" .

عندئذ يكفل إيمان الناس جميعا بأن يجب كل إنسان لأخيه ما يحبه لنفسه ويضع كل  
منهم يده في يد أخيه للعمل على ترقية شؤون الجميع اقتصاديا واجتماعيا وصحيا فيصبح لكل وجهة  
واحدة هي وجهة الخير ابتغاء وجه الله فتترعرع راية السلام والنظام نينة على العالم لأمد طويل  
ونصبح في جنة تترب كثيرا مما وعد الله عباده المتقين